دفع التعارض عن كتاب سيبويه

بهاء الدين عبدالرحمن

كليات البنات - مكة المكرمة

مقدمة : أورد محمد عبدالخالق عضيمة - رحمه الله - في المحاضرة القيمة التي جعلها مقدمة لكتابه (فهارس كتاب سيبويه ودراسة له) بعنوان (تجربتي مع كتاب سيبويه) قضايا مهمة تدور حول نصوص من هذا الكتاب النفيس أعني كتاب سيبويه، فكان مما قاله :

«في كتاب سيبويه مسائل استشكلتها، وتعذر عليَّ فهمها والتوفيق بين نصوصها ودفع ما بينها من تعارض» (١).

ثم أورد خمس مسائل، كان لسيبويه فيها كلام ظاهره التعارض. وذكر أن بعض ما في كتاب سيبويه قد خفي على كثير من الأئمة الأعلام، وأورد أمثلة على ذلك.

وقد حققتُ أمر هذه المسائل التي يبدو كلام سيبويه فيها متناقضاً، وكذلك حققت بعض الأمثلة التي ذكرها لاختلاف العلماء في الرواية عن سيبويه.

وقبل أن أورد هذه المسائل وأتبعها التحقيق أنوّه بفضل أستاذي الجليل محمد عبدالخالق عضيمة - رحمه الله - فقد أفدت من علمه الغزير كما أفاد منه غيري من طلبة الدراسات العليا في كلية اللغة العربية بالرياض، فجزاه الله عنّا خير الجزاء.

ولست أزعم في تحقيقي لهذه المسائل أني في منزلة علمية تداني منزلة الشيخ رحمه الله، فدون ذلك خرط القتاد، ولكني حاولت العمل بوصيته التي ختم بها المسائل التي أوردها حيث قال: «ليس من غرضي أن أوجه نقداً لسيبويه وإنما هي مسائل تعذّر عليّ فهمها، فذكرتها لعلّ غيري يستطيع لها حلاً وتوفيقاً، ويدفع ما بينها من تعارض» (٢).

المسألة الأولى :

قال شيخنا رحمه الله : « الهمزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء الجامدة : نحو إصطخر، إصطبل، إبراهيم ، إسماعيل . لسيبويه فيها نصوص يعارض بعضها بعضًا قال بما يفيد زيادتها في ٢ / ٣٤٣ : فالهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً فهي مزيدة أبدًا عندهم » .

وقال بما يفيد أصالتها في ٢/ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٤ .

قال الشيخ : «الهمزة في الأسماء الجامدة التي لا تحتمل اشتقاقين إما أن تكون زائدة أو أصلية ، ولا تحتمل أن تكون زائدة وأصلية في وقت واحد باعتبار واحد» (٣) وقال أيضًا : ومن العجيب أن يتابع المازني سيبويه في المسألة على ما فيها من اضطراب .

قلت : سأذكر كلام سيبويه في المواضع التي أشار إليها الشيخ، ثم أُوردُ تحقيق المسألة إن شاء الله .

قال سيبويه في الباب الذي ترجم له بقوله :

« هذا باب علل ما تجعله زائدًا من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف :

فمن حروف الزوائد ما تجعله إذا لحق رابعًا فصاعدًا زائدًا أبدًا ، وإن لم يُشتق ما تذهب فيه الزيادة لا تجعله من نفس الحرف إلا بثبت، ومنها ما تجعله من نفس الحرف، ولا تجعله زيادة إلا بثبت.

فالهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعدًا ، فهي مزيدة أبدًا عندهم ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بأفكل وأيدع، لم تصرفه، وأنت لا تشتق منهما ما تذهب فيه الألف ، وإنما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة وإن لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقًا لكثرة تبينها زائدة في الأسماء والأفعال» (٤) .

هذا هو الموضع الذي أشار إليه الشيخ رحمه الله وفهم منه أن سيبويه يقول بزيادة الهمزة في نحو إصطخر وإصطبل وإبراهيم وإسماعيل، وذلك بناءً على عبارة سيبويه (فالهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعدًا فهي مزيدة أبدًا عندهم) .

أما المواضع التي أشار إليها الشيخ وذكر أنّ سيبويه قال فيها بأصالة همزة نحو إصطخر، فليس من بينها إلا موضع واحد تعرض فيه للحديث عن الهمزة وهو قوله :

« وإذا حقرت (استبرق) قلت : أبيرق ، وإن شئت أبيريق على العوض لأن السين والتاء زائدتان لأن الألف إذا جعلتها زائدة لم تدخلها على بنات الأربعة ولا الخمسة وإنما تدخلها على بنات الثلاثة ...» (٥) .

فقوله : (لأن الألف إذا جعلتها زائدة لم تدخلها على بنات الأربعة ولا الخمسة ، وإنما تدخلها على بنات الثلاثة).

يُفهم منه أنه يحكم على همزة نحو إصطخر بالأصالة لأن بعد الهمزة أربعة أصول .

والتحقيق أنه لا تعارض بين قوليْ سيبويه في هذين الموضعين ، ففي الموضع الأول ذكر أن الهمزة إذا دخلت أولاً وكانت رابعة ، أي : كان بعدها ثلاثة أصول كانت زائدة إلا أن يقوم دليل على أصالتها ، وفي الموضع الثاني ذكر أن الهمزة لا تزاد في أول الرباعي أو الخماسي ، فإذا وجدنا الهمزة في أول كلمة وكان بعدها أربعة أصول حكمنا بأصالة الهمزة .

والذي أشكل على شيخنا - رحمه الله - قول سيبويه (رابعة فصاعدًا)، حيث يفهم منه أن تكون الهمزة زائدة في الأول خامسة وسادسة ، أي: تكون زائدة ولو كان بعدها أربعة أصول ، وهذا مناقض لقوله الآخر ، ولكن الأمثلة التي أوردها سيبويه إيضاحًا لقوله (رابعة فصاعدًا) ليس فيها ما جاءت فيه الهمزة قبل أربعة أصول ، وإنما كان حديثه كله عن الهمزة التي تسبق ثلاثة أصول نحو أفكل وأيدع ، فيجب تفسير قوله (فالهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعدًا فهي مزيدة أبدًا عندهم) على النحو الآتي حتى يندفع التناقض :

فالهمزة إذا لحقت أولاً رابعة لثلاثة أصول أو خامسة وبعدها ثلاثة أصول وحرف زائد ، أو سادسة وبعدها ثلاثة أصول وحرفان زائدان - كانت زائدة ، فقوله (صاعدًا) يفسر على هذا النحو أي: فذهب العددُ مع الأصول الثلاثة بعد الهمزة صاعدًا ، وبهذا يزول الإشكال ويُدْفَعُ التعارض بين قولي الإمام رحمه الله .

وهذا الذي ذكرتُ لا خلاف فيه بين النحاة فالقاعدة في زيادة الهمزة الواقعة أولاً هي ما أورده السخاوي في سفر السعادة :

«متى كانت الهمزة في أول الكلمة ومعها أربعة أحرف من الأصول فهي أصل عُرِف [لها] اشتقاق أو لم يعرف والكلمة بها من الخماسي... فإن كانت الهمزة أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول قضي بزيادتها سواء كان معها في الكلمة زيادة أخرى أو لم يكن ، وسواء عرف الاشتقاق أو جُهل إلا أن يدل على أصالتها دليل فعلى هذا قالوا: الهمزة في إبراهيم وإسماعيل ونحو ذلك أصل لأنها أول وبعدها أربعة أحرف أصول، وتكون الهمزة في (إسحاق) على ما قرر زائدة ، لأنها أول وبعدها ثلاثة أحرف أصول » (٦) .

فهذا يؤيد ما ذكرت في تفسير قوله (فصاعدًا)، فالهمزة في (إسحاق) لحقت أولاً وهي خامسة، بعدها ثلاثة أصول وحرف زائد .

وربما كان شيخنا – رحمه الله – متأثرًا بما ذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب عن تصغير إبراهيم وإسماعيل، حيث قال: «وقال سيبويه : بريهيم وسميعيل إذ الهمزة عنده زائدة، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب» (٧) .

قلتُ : صحيح أن مذهب سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل هو ما ذكره أبو حيان: بريهيم وسميعيل ، ولكن سيبويه لم يصرح بزيادة الهمزة (٨) ، ولكن لما حذف الهمزة ولم يحذف الميم من الآخر كما فعل المبرد الذي يذهب إلى أن تصغيرهما: أبيريه وأسيميع أو أبيره وأسيمع، قلت لما حذف سيبويه الهمزة في التصغير ظن أبو حيان أنه يحكم بزيادة الهمزة، والذي يظهر أن سيبويه حذف الهمزة ولم يحذف الميم مع أنهما أصلان وأن الميم أولى بالحذف في القياس لأنها في الآخر – لأن زيادة الهمزة في الأول كثيرة فأجرى الأصلي مجرى الزائد، وقد ذهب الرضي إلى أن مذهب سيبويه يقتضي أن تكون الهمزة والميم زائدتين في إبراهيم، وكذلك الهمزة واللام في إسماعيل لأنه حكى أن المسموع في تصغير الترخيم فيهما: بريه، وسميع (٩) .

وعلى هذا تكون الهمزة زائدة وبعدها ثلاثة أصول فقط .

المسألة الثانية :

قال شيخنا – رحمه الله – : «والوصف الذي على وزن (فَعالِ) في سبِّ الأنثى، نحو : يا لكاعِ ، ويا خباث » قال عنه سيبويه في ١/٣١١: ويدلك على أنه اسم للمنادى أنهم لا يقولون في غير النداء: جاءتني خباثِ ولكاعِ .

وقال عنه في ٢ / ٣٨ : « ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى: يا خباث ويا لكاع »(١٠) انتهى كلام الشيخ ، رحمه الله .

وسأورد كلام سيبويه بتمامه في الموضعين وأبين وجه التوافق بينهما إن شاء الله .

قال سيبويه في الموضع الأول الذي أشار إليه الشيخ: « ومما يدلك على أن (يا فاسق) معرفة قولك: يا خباثِ ويا لكاعِ : ويا فساق، تريد: يا فاسقة ويا خبيثة ويا لكعاء ، فصار هذا اسمًا لهذا كما صارت (جعارِ) اسمًا للضبع ، وكما صارت (حذامِ) و(رقاشِ) اسمًا للمرأة، و(أبو الحارث) اسمًا للأسد .

ويدلك على أنه اسم للمنادى أنهم لا يقولون في غير النداء: جاءتني خباثِ ولكاعِ ، ولا لكعُ ولا فُسَق، فإنما اختص النداء بهذا الاسم أن الاسم معرفة ، كما اختص الأسد بأبي الحارث إذ كان معرفة ، ولو كان شيء من هذا نكرة لم يكن مجروراً ، لأنها لا تجر في النكرة.

ومن هذا النحو أسماء اختص بها الاسم المنادى لا يجوز شيء منها في غير النداء ، نحو : يا نومان ويا هناه، ويا فُلُ » (١١) .

وقال في الموضع الآخر : «هذا باب ما جاءَ معدولاً عن حده من المؤنث كما جاء المذكر معدولاً عن حده نحو: فُسَقُ، ولُكَع، وعُمر، وزُفَر، وهذا المذكر نظير ذلك المؤنث .

فقد يجيء هذا المعدول اسمًا للفعل واسمًا للوصف المنادى المؤنث، كما كان فُسَق ونحوه للمذكر، وقد يكون اسمًا للوصف غير المنادى، وللمصدر، ولا يكون إلا مؤنثًا لمؤنث، وقد يجيء معدولاً كعمر ليس اسمًا لصفة ولا فعلٍ ولا مصدر .

أما ما جاء اسمًا للفعل وصار بمنزلته فقول الشاعر:

مناعِها من إبلٍ مناعِها
ألا ترى الموت لدى أرباعها

....

ومما جاء من الوصف منادًى وغير منادى : يا خباث ويا لكاع ، فهذا اسم للخبيثة واللكعاء ، ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجعدي :

فقلت لها عيثي جَعارِ وجرري
بلحم امرئ لم يشهد اليوم ناصره

وإنما هو اسم للجاعرة ، وإنما يريد الضبع، ويقال لها: قثامِ ، لأنها تقثم أي : تقطع. وقال الشاعر :

لحقت حلاقِ بهم على أكسائهم
ضرب الرقاب ولا يهم المغنم

فحلاق معدول عن الحالقة ، وإنما يريد بذلك المنية لأنها تحلق ...

ومما جاء اسمًا للمصدر قول الشاعر النابغة :

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا
فحملتُ برةَ واحتملت فَجارِ

ففجارِ معدول عن الفَجْرَة ...

وكذلك كل (فعالِ) إذا كانت معدولة عن غير (افعلْ) إذا جعلتها اسمًا، لأنك إذا جعلتها علمًا فأنت لا تريد ذلك المعنى وذلك نحو: حلاقِ التي هي معدولة عن الحالقة ، وفجارِ التي هي معدولة عن الفجرة وما أشبه ذلك. ألا ترى أن بني تميم يقولون: هذه قطامُ وهذه حذامُ، لأن هذه معدولة عن حاذمة وقطام معدولة عن قاطمة أو قطمة ، وإنما كل واحدة منهما معدولة عن الاسم الذي هو علم ليس صفة، كما أن عُمَرَ معدول عن عامر علمًا لا صفة . لولا ذلك لقلت: هذا العمر، تريد: العامر » (١٢) انتهى كلام سيبويه .

وقد نقلت كلام سيبويه في هذا الموضع على طوله لأبيِّن أنه لا تعارض بين كلامه هنا وكلامه ثَمَّ والتحقيق بعدُ أن كلام سيبويه في الموضعين متوافق لا تناقض فيه: ففي الموضع الأول حدد لنا سيبويه الأسماء الخاصة بالنداء، وهي: خباثِ ولكاعِ وفساقِ ولُكَعُ وفُسَقُ ونومان وهناه .

أما حديثه في الموضع الآخر فكان عن الأسماء المؤنثة المعدولة بعامة واستعمالات هذه الأسماء، لأن (فعالِ) ليست مختصة بالنداء وحده، وإنما المختص بالنداء من الأسماء الواردة على هذا الوزن هو :

خباث، ولكاع، وفساق، أما غير هذه الأسماء مما ورد على وزن (فَعالِ) فلها استعمالات أجملها سيبويه في الموضع الثاني ثم فصلها على طريقة اللف والنشر، فقد كان الإجمال في قوله: « فقد يجيء هذا المعدول اسمًا للفعل، واسمًا للوصف المنادى المؤنث ... وقد يكون اسمًا للوصف غير المنادى، وللمصدر وقد يجيء معدولاً كعمر ليس اسمًا لصفة ولا فعل ولا مصدرًا » .

ثم فصل هذا الإجمال الذي يبين أوجه استعمال ما كان معدولاً على وزن (فعال) ، وهذه الأوجه هي:

١ – اسم فعل

٢ – اسم وصف في النداء

٣ – اسم وصف في غير النداء

٤ – اسم مصدر

٥ – اسم علم

وفي التفصيل أورد شواهد لكل وجه من هذه الأوجه فذكر أسماء الأفعال الواردة على هذا الوزن وهي: مناعِ، وتراك، ونظارِ، وحذارِ، ونعاءِ ولكني اقتصرت على شاهد واحد بغية الاختصار ثم انتقل لإيراد الأمثلة الخاصة بما ورد اسمًا للوصف في النداء، وما ورد اسمًا للوصف في غير النداء، فقال: «ومما جاء من الوصف منادًى وغير منادًى: يا خباث ويا لكاع، فهذا اسم للخبيثة وللكعاء ومثل ذلك قول الشاعر النابغة الجعدي :

فقلت لها عيثي جعارِ وجرري ...

وقال الشاعر: **لحقت حلاقِ بهم على أكسائهم** ».

فخباث ولكاع مثالان لما ورد اسمًا للوصف منادًى وجعار وحلاق مثالان لما ورد اسمًا للوصف غير منادًى، على طريقة اللف والنشر كما هو واضح. والذي أشكل على شيخنا – رحمه الله – أنه اكتفى بجزء من كلام سيبويه ولم يتمه فظن أن كلامه ينتهي عند قوله يا لكاع، أي أخذ بمقتضى جزء من كلامه وهو قوله « ومما جاء من الوصف منادًى وغير منادًى يا خباث ويا لكاع » فظن أن سيبويه يجيز استعمال خباث ولكاع في غير النداء، ولو أنه أمعن النظر في الكلام بتمامه لوجد أن سيبويه جعل (خباث ولكاع) مثالين للوصف المنادى، وجعل (جعار) و(حلاق) للوصف غير المنادى .

وجعارِ وإن كان منادًى في البيت الذي ذكره سيبويه لكنه غير مختص بالنداء فيجوز أن يقال: جاءت جعار . وبهذا يندفع التعارض عن كلام سيبويه في الموضعين .

المسألة الثالثة :

قال شيخنا رحمه الله : « قال [يعني سيبويه] عن الخلف والتحت والأمام في ١ / ٢٠٤ : فأما الخلف والأمام والتحت فهن أقل استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء، وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار » وقال عنها في ١/٢٠٧: «وأما الخلف والأمام والتحت والدون فتكون أسماء وكينونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم» (١٣) .

قلتُ: فَهِم – رحمه الله – أن المشار إليه بـ (تلك) في قوله (وكينونة تلك أسماء أكثر) هو الخلف والأمام والتحت والدون، وليس الأمر كذلك فالمشار إليه هو ما ذكره قبل هذه الظروف من مثل القصد والنحو والقُبْل والناحية، وكلام سيبويه بتمامه هو : « واعلم أن هذه الظروف أشد تمكنًا في أن يكون اسمًا من بعض، كالقصد والنحو والقبل والناحية، وأما الخلف والأمام والتحت والدون فتكون أسماءً، وكينونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم» (١٤) .

فالإشارة بـ (تلك) إنما هي إلى القصد والنحو والقبل والناحية لا إلى الخلف والأمام والتحت والدون ولو أراد الإشارة إلى الخلف والأمام لقال : (وكينونة هذه أسماء) أي لاستعمل الإشارة إلى القريب، لكنه استعمل الإشارة إلى البعيد، فدلّ ذلك أن المراد به ما ذكره قبل هذه الظروف القريبة وهي القصد والنحو والقبل والناحية، وعلى هذا فكلامه في هذا الموضع متفق مع كلامه في الموضع الأول وهو قوله: «واعلم أن الظروف بعضها أشد تمكنًا من بعض في الأسماء نحو القبل والقصد والناحية، وأما الخلف والأمام والتحت فهن أقل استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء، وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار» (١٥) .

وبهذا يندفع التعارض بين الموضعين .

المسألة الرابعة :

قال شيخنا – رحمه الله –: « الوصف الذي على وزن (فَعْلان) كعطشان وخمصان، جعل سيبويه علة منعه من الصرف مشابهة الألف والنون لألف التأنيث الممدودة، وعدّد وجوه هذا الشبه في ٢/ ١٠، ثم قال في ٢/١٠٨، ٣١٤: "إن النون بدل من الهمزة" » ثم قال الشيخ: «تابع المبرد سيبويه في المسألة الرابعة والنحويون يقولون إن المبرد خالف سيبويه فزعم أن النون بدل من الهمزة، وسيبويه صرّح بأن النون بدل من الهمزة في موضعين» (١٦) .

قلت : هذه المسألة تحتاج إلى فضل تأمل وبحث، ذلك أن سيبويه قال فيما ينصرف وما لا ينصرف : «هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان وسكران، وعجلان، وأشباهها. وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء، لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر، ولمؤنث سكران بناء على حِدة كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة، فلما ضارع (فعلاء) هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أجري مجراها» (١٧) .

ففي هذا النص يذكر لنا سيبويه أوجه الشبه بين (فَعْلان) و(فَعْلاء)، وليس فيه ما يدل على أن النون في (فعلان) بدل من الهمزة في (فعلاء) لكن ليس فيه التصريح بأن النون ليست بدلاً من الهمزة فهذا الأمر مسكوت عنه هاهنا .

فإذا انتقلنا إلى الموضع الثاني وجدناه يقول عن نون (فعلان) في معرض حديثه عن تصغير (فعلاء) و(فَعْلان): «وكذلك فعلان الذي له فعلى عندهم لأن هذه النون لما كانت بعد ألف، وكانت بدلاً من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التي في حمراء، لأنها بدل من الألف، ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كانوا يجرون على الألف كما كان يُجرى على الهمزة ما كان يجرى على التي هي بدل منها» (١٨).

وهذا النص – وإن صرح فيه أن النون بدل من الهمزة – ليس قاطعًا في الدلالة على مذهبه، لأنه ربما فُسّر البدل هنا بأنه ليس البدل الاصطلاحي وإنما هو بمعنى المقابل، فكأنه قال: إن النون في (فعلان) يقابل الهمزة في (فعلاء) من حيث ما يجري عليهما من أحكام صرفية فكأن النون بدل من الهمزة، وقد فَسَّر أبو علي الفارسي قول سيبويه هنا بما ذكرت حيث قال في التعليقة على كتاب سيبويه: «النون في فعلان بدل من ألف التأنيث، لأن ألف التأنيث لم تدخل عليه ، كما لا تدخل علامة التأنيث على ما فيه علامته فلما امتنع علامة التأنيث من دخولها عليه كما يمتنع من الدخول على ما فيه له علامة عُلِم أن النون بمنزلة الهمزة، إذ لم يجتمعا معًا كما لا يجتمع الحرفان اللذان كل واحد منهما بمعنى الآخر أو عوض منه» (١٩) .

وقد أشار ابن جني أيضاً إلى أن بعض النحويين يرى أن المراد من البدل هنا هو الشبيه أو المثيل الذي له الحكم نفسه، ولعله يقصد مذهب أستاذه أبي علي، حيث قال في سر صناعة الإعراب حاكياً هذا المذهب: «ليس غرضهم هنا البدل الذي هو نحو قولهم في ذئب: ذيب، وفي جؤنه: جونة، وإنما يريدون أن النون تعاقب في هذا الموضع الهمزة، كما تعاقب لام المعرفة التنوين، أي: لا تجتمع معه، فلما لم تجامعه قيل إنها بدل منه، وكذلك النون والهمزة» (٢٠).

ثم قال ابن جني: وهذا مذهب ليس ببعيد.

فإذا كان هذا مفهوم البدل في كلام سيبويه ها هنا فليس بينه وبين كلامه السابق عن التشابه بين النون والهمزة أي تعارض، ولكن كلامه في الموضع الثالث الذي أشار إليه شيخنا يفهم منه أنه يريد البدل الاصطلاحي فقد تحدث عن النون في باب حروف البدل وقال: «والنون تكون بدلاً من الهمزة في فعلان فَعْلى، وقد بيّن ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف، كما أن الهمز بدل من ألف حمرى» (٢١).

فسيبويه ها هنا يريد البدل الاصطلاحي أي أن أصل النون في (فعلان) هو الهمزة، كما أن أصل الهمزة في حمراء هو الألف، فهل بين قوله هذا وقوله في باب ما لا ينصرف بأن النون تشبه الهمزة تعارض؟

لا أجد تعارضاً بين النصين كيف وصاحب النص ها هنا يحيلنا إلى قوله هناك في باب ما لاينصرف فيقول: (وقد بيّن ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف) فكأنه يريد من القارئ أن يرجع إلى ما كتبه في ذلك الباب ليقف على السبب الذي جعله يحكم بأن أصل النون في (فعلان) همزة، لذلك يجب أن تحمل أوجه الشبه التي ذكرها سيبويه في ذلك الموضع على أنها أدلة على أن أصل النون في (فعلان) همزة وأن الأصل كان (فعلاء) فأبدلت الهمزة نوناً ليكون البناء مختصاً بالمذكر، وقد سلك ابن جني هذا المسلك في بداية باب النون من كتابه سر صناعة الإعراب، وفصل تفصيلاً شافياً هذا المذهب فقال:

« وأما البدل فذهب أصحابنا إلى أن النون في فعلان فَعْلى نحو سكران وغضبان وولهان وحيران بدل من همزة (فعلاء) نحو حمراء وصفراء، وإنما دعاهم إلى القول بهذا أشياء:

منها أن الوزن في الحركة والسكون في فَعْلان وفعلاء واحد، وأن في آخر (فعلان) زائدتين زيدتا معاً والأولى منهما ألف ساكنة كما أن فعلاء كذلك.

ومنها أن مؤنث فعلان على غير بنائه، إنما هو فعلى كما أن مذكر فعلاء على غير بنائها، إنما هو أفعل ومنها أن آخر فعلاء همزة، وهي علامة التأنيث كما أن آخر فعلان نون، تكون في (فَعَلْنَ) نحو قمنَ وقعدنَ علامة تأنيث.

فلما اشتبهت الهمزة والنون هذا الاشتباه وتقاربتا هذا التقارب، لم يَخْلُوَا مِنْ أن يكونا أصلين، كل واحد منهما قائم بنفسه غير مبدل من صاحبه أو يكون أحدهما منقلباً عن الآخر، فالذي يدل على أنهما ليسا أصلين بل النون بدل من الهمزة قولهم في صنعاء وبهراء لما أرادوا الإضافة إليهما: صنعاني وبهراني، فإبدالهم النون من الهمزة في صنعاء وبهراء يدل على أنها في باب فعلان فعلى بدل من همزة فعلاء» (٢٢) فكلام ابن جني هذا تلخيص واضح في بيان مذهب سيبويه ودفع التعارض عن كلامه في المواضع الثلاثة التي تحدث فيها عن نون (فعلان).

أما ما أشار إليه الشيخ من أن النحويين يقولون إن المبرد خالف سيبويه في هذه المسألة فيبدو أنه نقله من أبي حيان الذي ذكر في الارتشاف أن شبه الزيادتين (يعني الألف والنون) بألف التأنيث يمنع من الصرف ذكره سيبويه في باب ما ينصرف خلافاً للمبرد في زعمه أنه امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث، والقولان عن أبي علي (٢٣).

وقد ذكر الرضي أيضاً أن المبرد يجعل النون في فعلان بدلاً الهمزة، ولكنه لم يذكر أنه في ذلك مخالف لسيبويه (٢٤).

وقد تبين مما عرضته أن لا خلاف بين سيبويه والمبرد في هذه المسألة، فلعل أبا حيان لم يقف على الموضعين اللذين صرح فيهما سيبويه بأن النون بدل من الهمزة.

المسألة الخامسة :

قال شيخنا – رحمه الله – « في كتاب سيبويه نص يمنع وقوع (كل) المضافة للنكرة مفعولاً به» قال في ٢٧٤/١ : «أكلت شاةً كل شاة، حسنٌ وأكلتُ كلَّ شاة، ضعيفٌ، لأنهم لا يعمّون هكذا فيما زعم الخليل».

قال الشيخ: «رجعت إلى شرح السيرافي لكتاب سيبويه ٢/٢١٥–٢١٦ فوجدته لم يعلق شيئًا على كلام سيبويه . وهذا الذي منعه سيبويه قد جاء كثيرًا في القرآن جاءت (كل) المضافة للنكرة مفعولاً به في (٢٦) موضعًا ، في سورة الأنعام وحدها هذه المواضع :

١ – وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها . الأنعام : ٢٥.

٢ – وسع ربي كل شيء علمًا. الأنعام : ٨٠ .

٣ – وحشرنا عليهم كل شيء قُبُلاً . الأنعام : ١١١ .

٤ – وخلق كلَّ شيء . الأنعام : ١٠١.

٥ – وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر . الأنعام : ١٤٦ .

وجاءت (كل) المضافة للنكرة فاعلاً ، ونائب فاعل واسمًا لكان وخبرًا لأنَّ ومفعولاً مطلقًا، وظرفًا، ومضافًا إليه، وغير ذلك» انتهى كلام الشيخ رحمه الله .

قلت: ليس في النص الذي أورده الشيخ ما يفيد بمنع أن يكون (كل) المضافة إلى النكرة مفعولاً به، فحديث سيبويه عن التوكيد بـ (كل)، فهو يريد أن يقول: لو أردتَ تأكيد النكرة بـ (كل) في نحو: أكلت شاة، فالحسنُ أن يقال: أكلت شاةً كلَّ شاةٍ ، بمعنى: أكلت شاةً كاملة، والضعيف أن يعبر عن هذا المعنى بأن تقول: أكلت كلَّ شاة، وأنت تريد شاة كلها أو شاة بكاملها، ويتأكد ما ذكرتُ إذا عرضنا نص سيبويه – وهو يحاور الخليل – كاملاً، قال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أنه يستضعف أن يكون (كلهم) مبنيًا على اسم، أو على غير اسم، ولكنه مبتدأ أو يكون (كلهم) صفة، فقلت: ولم استضعفْتَ أن يكون مبنيّاً؟ فقال: لأن موضعه في الكلام أن يُعَمَّ به غيره من الأسماء بعدما يذكر، فيكون (كلهم) صفة أو مبتدأ، فالمبتدأ قولك: إن قومك كلُّهم ذاهبٌ، أو ذكر قوم، فقلت: كلُّهم ذاهبٌ فالمبتدأ بمنزلة الوصف، لأنك إنما ابتدأت بعدما ذكرت ولم تبنه على شيء، فعممتَ به، وقال: أكلتُ شاةً كل شاة، حسن، وأكلت كلَّ شاةٍ ضعيف ، لأنهم لا يعمون هكذا فيما زعم الخليل رحمه الله، وذلك أن (كلهم) إذا وقع موقعًا يكون الاسم فيه مبنيّاً على غيره شبه بأجمعين وأنفسهم ونفسه فألحق بهذه الحروف لأنها إنما توصف بها الأسماء، ولا تبنى على شيء، وذاك أن موضعها من الكلام أن يعم ببعضها ويؤكد ببعضها بعدما يذكر الاسم، إلا أن (كلهم) قد يجوز فيها أن تبنى على ما قبلها، وإن كان فيها بعض الضعف، لأنه قد يبتدأ به فهو يشبه الأسماء التي تبنى على غيرها» [٢٥] انتهى كلام سيبويه .

فالعبارة التي استند إليها الشيخ رحمه الله في أن سيبويه يمنع وقوع (كل) المضافة للنكرة مفعولاً به لا تدل أبدًا على ما ذهب إليه، وإنما تدل على أنه يضعف التوكيد بـ (كل) إذا لم يُذكر قبلها المؤكَّد فإذا أردنا توكيد وتعميم الشاة في قولنا: أكلت شاةً ، فالحسن أن يقال: أكلت شاةً كلَّ شاة، بمعنى: أكلت شاةً كلها، غير أنه لا يقال (كلها) وإنما يقال: كل شاةٍ، والكوفيون يجيزون: أكلت شاة كلها، أعني يجيزون توكيد النكرة، أما إذا قلنا: أكلت كل شاة، ونحن نريد التعميم والتوكيد بـ (كل) فهو ضعيف، والدليل على ما ذكرت، قول الخليل. لأنهم لا يعمون هكذا، أي لأنهم لا يؤكدون بـ (كل) هكذا، ذلك أن (كل) موضوعة للتوكيد المراد به التعميم ولكن يجوز أن تأتي لغير التوكيد أيضًا كما ذكر سيبويه بأنها قد ترد مبتدأ أو مبنيّاً على المبتدأ أي خبرًا ، أو غير ذلك بحسب موقعها، وعلى ذلك، فقولنا: أكلت كل شاة، ضعيف إذا أردنا توكيد الشاة أو تعميمها، ولكن إذا لم نرد فلا ضعف فيها، ذلك أن (كل) إذا أضيفت إلى نكرة لا تكون توكيدًا ، وإنما تعرب بحسب موقعها على ما ذكره سيبويه بعد كلامه ذاك بقليل حيث قال: «وأما (كل شيء) و(كل رجل) فإنما يبنيان على غيرهما، لأنه لا يوصف بهما» [٢٦] أي يعربان بحسب موقعهما من الجملة ولا يؤكد بهما .

وبهذا يتبين أن سيبويه لا يمنع وقوع (كل) المضافة

للنكرة مفعولاً بها، وإنما يمنع تأكيد المعرفة بها.

وإذ انتهينا من بحث المسائل التي استشكلها أستاذنا الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ننتقل إلى مسائل أخرى من مقدمته النفيسة تحتاج إلى بحث وتحقيق .

١ - اشتقاق لفظ الجلالة

قال شيخنا رحمه الله: «حكى الزجاج عن سيبويه قولين في اشتقاق لفظ الجلالة: من (أله) أو (لاه) .

ردَّ على الزجاج تلميذه أبو علي الفارسي ، بأن هذا الذي حكاه الزجاج عن سيبويه سهو وغلط وألف كتابًا في الرد على الزجاج سماه (الأغفال) .

ردَّ ابن خالويه على أبي عليّ بأنه قد صح القولان عن سيبويه، ولا ينكر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عند الزجاج برواية له عن سيبويه من غيره جهة كتابه، فلا يكون حينئذ سهوًا وغلطًا .

ردَّ أبو علي على ابن خالويه في كتاب سماه (نقض الهاذور) فقال: «إن الذي يحكي هذه الحكايات متقوِّل كذاب، ومتخرِّص أفّاك، لا يشكّ في ذلك أحد له أدنى تنبه وتيقظ، ولم يصغ إلى القبول منه والاشتغال به إلا الأغمار الأغفال الذين لا معرفة لهم بالرواة ورواياتهم وتمييز صادقهم من كاذبهم» .

القارئ لهذا الكلام يقع في حيرة، وهو في حاجة إلى من ينقذه من هذه الحيرة، فيبين له : هل قال سيبويه بالاشتقاقين أو لا؟ والبغدادي مع غزارة علمه وسعة اطلاعه روى لنا هذه المعركة الحامية، ولم يحسم هذا الخلاف بالرجوع إلى كتاب سيبويه وتحكيمه في هذا النزاع .

وأقول [والقول لا يزال للشيخ رحمه الله] إن سيبويه ذكر الاشتقاقين: ذكر اشتقاق لفظ الجلالة من (أله) في الجزء الأول ص٣٠٩، ثم ذكر اشتقاق من (لاه) في الجزء الثاني ص١٤٤ .

عجيب أمر سيبويه! اشتقاقان للفظ واحد أما كان الأجمل أن يذكرهما في موضع واحد في الجزء الأول، أو في الثاني، ولا يباعد بينهما، فيترك العلماء يختلفون وينال بعضهم من بعض» (٢٧) انتهى كلام الشيخ رحمه الله .

قلت: يُفهم من كلام الشيخ أن الخلاف بين الزجاج وأبي علي الفارسي إنما هو في أن الزجاج حكى عن سيبويه قولين في اشتقاق لفظ الجلالة، وأن أبا علي أنكر أن يكون لسيبويه قولان في هذا الاشتقاق .

وليس الأمر كما فهم الشيخ رحمه الله فالخلاف ليس في أن لسيبويه قولين في اشتقاق لفظ الجلالة أو قولاً واحدًا، ذلك أن أبا علي نفسَه يثبت لسيبويه القولين اللذين ذكرهما الزجاج، حيث قال في الأغفال : «فأما قولنا (الله) فقد حمله سيبويه على ضربين أحدهما أن يكون أصل الاسم (إلاه) ففاء الكلمة على هذا همزة، وعينها لام والألف ألف (فِعال) الزائدة، واللام هاء، والقول الآخر أن يكون أصل الاسم (لاه) ووزنه (فَعَل) » (٢٨) .

وإنما الخلاف بينهما في أمر آخر، ذلك أن أبا علي أنكر على الزجاج قوله : «قال سيبويه سألت الخليل عن هذا الاسم فقال: الأصل فيه إله، فأدخلت الألف واللام بدلاً من الهمزة، وقال مرة أخرى: الأصل لاه، وأدخلت الألف واللام لازمة» (٢٩) .

فالذي أنكره أبو علي واعترض به على الزجاج قول الزجاج (قال سيبويه سألت الخليل) حيث قال أبو علي إن سيبويه لم يسأل الخليل في هذه المسألة، وهو الصحيح فليس في كتاب سيبويه ما يفيد أن سيبويه سأل الخليل عن اشتقاق لفظ الجلالة وإليك قول سيبويه في الموضعين اللذين تعرض فيهما لذكر اشتقاق لفظ الجلالة .

قال : «واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام ألبتة إلا أنهم قد قالوا : يا ألله اغفر لنا ... وكأن الاسم - والله أعلم - إله، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفًا منها» (٣٠) .

وقال في الموضع الآخر: «وقال بعضهم: لَهْيَ أبوك فقلبت العين، وجعل اللام ساكنة إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحًا كما تركوا آخر (أين) مفتوحًا» (٣١) .

ففي القول الأول الذي ذكر فيه سيبويه أن لفظ الجلالة مشتق من (إله) لا نجد ما يفيد أنه سأل الخليل، وكذلك في القول الثاني الذي ذهب فيه إلى أن اللفظ مشتق من (لاه)، لذلك اعترض أبو علي على أبي إسحاق،

مبينًا بأن سيبويه لم يسأل الخليل عن اشتقاق لفظ الجلالة، وأن ما ذكره أبو إسحاق في معاني القرآن من أن سيبويه سأل الخليل سهو وغلط فدافع ابن خالويه عن أبي إسحاق ، وقال في الهاذور: «لا ننكر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عن أبي إسحاق الزجاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه» (٣٢) عندئذٍ اشتد أبو علي في الردّ على ابن خالويه، وعلى كل من يدعي أن لسيبويه أقوالاً حكيت عنه ولم ترد في كتابه، فقال في نقض الهاذور: «وما علمت أحدًا من شيوخنا الذين أدركناهم، منهم أبو إسحاق ، روى حكاية واحدة فضلاً عن حكايةٍ عن الأخفش عن الخليل، ولا عن سيبويه عن الخليل إلا ما ثبت في كتابه، بل رأيت رجلاً روى حكاية واحدة أسندها إلى الأخفش عن الخليل في شيء من العروض ولم يكن هذا الرجل موثوقًا في خبره، ولا مسكونًا إلى حكايته، فأما نحن فلم يقع إلينا من الحكايات عن سيبويه ما لم يثبت في كتابه، إلا حكايتان أو ثلاث: إحداها عن محمد بن يزيد عن أبي زيد عنه . وهي أن محمد ابن السري روى عن محمد بن يزيد أنه قال: لقي أبو زيد سيبويه فقال أبو زيد لسيبويه: إني سمعت من العرب من يقول: قريْتُ وتوضيْت بالياء، فيبدل الياء من الهمزة. فقال: فكيف تقول: أفعل؟ قال: أقرأ، ولا ينبغي أن تقول: أقري .

والحكاية الأخرى أو الحكايتان حكاها أو حكاهما ابن سلام عنه على عادة نَقَلَة الأخبار . هذا مع ما تصفحنا ما أخذه محمد بن السري عن محمد بن يزيد أو عامته، وتصفح ما جمعه أبو عبدالله الفزاري وغيره، ومع صحبة علي بن سليمان وإبراهيم بن السري وغيرهم، فلم نسمع أحدًا روى شيئًا من ذلك وإنما عمل هذا الإسنادَ هذا الكذابُ الأفاك» (٣٣) .

فأبو علي ينكر إنكارًا شديدًا أن يكون لسيبويه روايات عن الخليل لم ترد في كتابه، وليس الخلاف بينه وبين الزجاج في أن لسيبويه قولاً أو قولين في هذه المسألة .

٢ – تصحيح الواو في اسم المفعول من الأجوف الواوي

قال شيخنا رحمه الله: «تصحيح عين اسم المفعول من الأجوف الثلاثي اليائي العين لهجة من لهجات العرب وجاء ذلك في قول العباس بن مرداس السلمي:

قد كان قومك يحسبونك سيداً
وإخال أنك سيد معيون

أما تصحيح عين الواوي منه، فقد قال المبرد في المقتضب ١/١٠٢، ١٠٣: (إن النحويين البصريين أجمعين لا يجيزون ذلك)، ثم قال: وأنا أجيزه في الضرورة.

قال النحويون عن رأي المبرد هذا: إنه خالف القياس والسماع، وإنه في الخطأ بمنزلة من ينصب الفاعل ويرفع المفعول به (انظر المنصف ١/١٧٨، ١٨٥ – الخصائص) .

لقد وجدت – والكلام للشيخ رحمه الله – أن سيبويه سبق المبرد بهذا الرأي، فقال في كتابه ٢/٣٦٧: «قالوا مخيوط، ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل» .

هذا النص قد خفي على المبرد، وعلى غيره ممن زعم أن المبرد انفرد بهذا الرأي، وأنه خالف القياس والسماع، وأنه أخطأ خطأ من ينصب الفاعل ويرفع المفعول به .

ولسيبويه نص آخر، قال في ٢/٣٦٢–٣٦٤: (ولا نعلمهم أتموا في الواوات) ، ولا تعارض بين النصين، فالأول يجيزه قياسًا، والثاني يثبت عدم السماع» (٣٤) انتهى كلام الشيخ رحمه الله .

قلت: من الصعب الحكم بأن ما قاله سيبويه خفي على المبرد وعلى غيره من النحويين كأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، فالنص الذي أورده الشيخ ليس بقاطع في الدلالة على أن سيبويه يجيز تصحيح الواو في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين بالواو، لأن النص الذي أشار إليه الشيخ بأنه يثبت عدم السماع أكمله سيبويه بما يفيد أن القياس أيضًا لا يجوز فيه فقال: «ولا نعلمهم أتموا في الواوات، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة» (٣٥) .

فهذا النص يدل على أن سيبويه لم يسمع تصحيح الواوات، ويدل أيضًا على أنه يرى أن القياس أيضًا يؤازر السماع حيث إنه يحكم بثقل الواوات والفرار منها إلى الياء، فلا يسمح القياس إذًا باجتماع الواوات مع الضمة في نحو مقْوُول ومصْوُون .

وأما قوله في الموضع الآخر: «وقد جاء (مفعول) على الأصل ... قالوا: مخيوط، ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل» (٣٦) . فغاية ما يدل عليه أن سيبويه يجيز أن يرد في لغة العرب تصحيح الواو، كما ورد تصحيح الياء، لأن إعلال الواو والياء وتصحيحهما في هذا الباب يجريان على سَنَن واحد في الأغلب، لذلك لم يستبعد سيبويه أن يسمع عن العرب تصحيح الواو، وقد صحّ توقع سيبويه فقد أثبت الكوفيون خاتم مصْوُوغ حكاه الكسائي (٣٧) ، وأشار ابن جني إلى أن بعضهم حكى: ثوب مصْوُون، ومسك مدووف ورجل معوود ، وفرس مقوود، وقول مقوول (٣٨) فقول سيبويه - على ما يظهر - يتفق مع نظرة أبي علي وتلميذه ابن جني ، فقد روى عنه ابن جني في المنصف: «قال أبو علي: والشاذ في القياس والاستعمال جميعًا ما أجازه أبو العباس من تتميم (مفعول) من ذوات الواو التي هي عين، لأنه أجاز في مقول: مقوول، وفي مصوغ. مصووغ ، قال: لأن ذلك ليس بأثقل من (سُرْت سوورًا ، وغارت عينه غوورًا) قال أبو علي: فسبيله في هذا سبيل من قال: قام زيدًا، لأنه خارج عن القياس والاستعمال» (٣٩) .

وكرر هذا في موضع آخر (٤٠) ، وقد علّق ابن جني على ذلك بقوله: «وإنما لم يتم (مفعول) من الواو إلا في الحروف الشاذة التي ذكرنا، لأنه اجتمع فيه مع اعتلال فعله أنه من الواو، وأنه تجب ضمة واوه وبعده واو مفعول، فتجتمع واوان وضمة، ومعيون إنما اجتمع فيه ياء وواو وضمة، وإذا كان القياس في معيون الإعلال مع أن الياء دون الواو في الثقل فمفعول من الواو لثقله أحرى ألا يجوز فيه التصحيح» (٤١) .

فالنص لم يخف على المبرد ولا على أبي علي وتلميذه ولكنهم فهموا منه غير الذي فهم منه الشيخ رحمه الله .

٣ - (من) مع (ما) بمعنى (ربما)

قال شيخنا - رحمه الله - : «ذكر سيبويه أن (مِنْ) إذا كفت بـ (ما) تكون بمعنى (ربما) واستشهد بقول أبي حية النميري: ٤٧٦/١-٤٧٧ .

وإنا لما نضرب الكبش ضربة
على رأسه تلقي اللسان من الفم

وقال سيبويه في ١ : ٨ «اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك» .

قال السيرافي: «أراد: ربما يحذفون، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيرًا في كتابه» .

ثم قال الشيخ: لم يقف أبو حيان على كلام سيبويه، فقال في الارتشاف: وزعم السيرافي والأعلم وابن طاهر، وابن خروف أن (من) إذا كانت بعدها (ما) كانت بمعنى (ربما) وزعموا أن سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه، وأنكر الأستاذ أبو علي وأصحابه ذلك وردوه» .

تبع ابن هشام أبا حيان في موضعين من المغني ٦/٢، ١٦ ونسب ابن الشجري في أماليه ٢:٣٤٤ قول سيبويه إلى المبرد. نعم إن المبرد ذكر ذلك في المقتضب ٤٨٥/٤ ولكنه مسبوق بما قاله سيبويه» (٤٢) انتهى كلام الشيخ رحمه الله .

قلت : كلام سيبويه ليس صريحًا في أن (مما) تأتي بمعنى (ربما) بل يحتمل معنًى آخر، ذلك أنه قال: «وتقول : إني مما أن أفعل ذاك، كأنه قال: إني من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذاك، فوقعت (ما) هذا الموقع، كما تقول العرب بئسما له، يريدون: بئس الشيء له... وإن شئت قلت: إني مما أفعلُ: فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة نحو (ربما). قال أبو حية النميري :

وإنا لما نضرب الكبش ضربة
على رأسه تلقي اللسان من الفم» (٤٣)

ويبدو أن الشيخ رحمه الله متأثر بالبغدادي فيما ذهب إليه حيث قال في الخزانة بعد أن أورد قول سيبويه السابق: «قال الأعلم: الشاهد في قوله (لما) ومعناه: لربما، وهي (مِنْ) زيدت إليها (ما) وجُعلت معها على معنى (ربما) فركبت تركيبها » انتهى .

ثم قال: «وكأنّ أبا حيان لم يقف على ما قدمناه قال في الارتشاف: وزعم السيرافي والأعلم وابن طاهر وابن خروف أن (من) إذا كان بعدها (ما) كانت بمعنى (ربما)، وزعموا أن سيبويه يشير إلى

هذا المعنى في كلامه، وأنكر الأستاذ أبو علي وأصحابه ذلك وردوه، وتأولوا ما زعموه من ذلك .

هذا كلامه، وتبعه ابن هشام في موضعين من المغني أحدهما في (من) قال عند معانيها : العاشر مرادفة (ربما) وذلك إذا اتصلت بـ (ما) كقوله : وإنا لما نضرب الكبش.. البيت قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم، وخرجوا عليه قول سيبويه : (إنهم مما يحذفون كذا) والظاهر أن (مِنْ) فيهما ابتدائية ، و(ما) مصدرية، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف، مثل ﴿خلق الإنسان من عجل﴾ [سورة النساء/٣٧] انتهى . وثانيهما في (ما) الكافة، قال: إنها تتصل بأحرف فتكفها من عمل الجر. الرابع (من) كقول أبي حية :

وإنا لما نضرب الكبش ... البيت

قاله ابن الشجري، والظاهر أن (ما) مصدرية، وأن المعنى مثله في (خلق الإنسان من عجل) ، وقوله:

وضنت علينا والضنين من البخل

فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة. انتهى

وسياق الكلام منهما ظاهر في أن المعنى الأول لم يقل به سيبويه، وإنما هو شيء استنبطه خدمة كتابه من كلامه وليس كذلك .

وتخريج ابن هشام فاسد، وذلك أن (فعل) الصلة في المثالين الأولين مسند إلى ضمير المحدث عنه، فيلزم عند السبك إضافة المصدر إلى ذلك الضمير، فيؤول الأمر إلى جعلهم كأنهم خلقوا من ضربهم ومن حذفهم، وذلك غير متصور ألبتة، ولا يلزم هذا في الآية والبيت الأخير»(١٤) انتهى كلام البغدادي رحمه الله، وهو يعطي فكرة عن اختلاف النحويين في تفسير قول سيبويه [فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة نحو (ربما)] هل يراد به أن (مما) تكون بمعنى (ربما) أو أنها باقية على معناها الأصلي غير أنها كفت عن العمل وهيئت للدخول على الجملة الفعلية بـ (ما) الكافة كما كُفت (رب) بـ (ما) الكافة أو أنها (من) الجارة و(ما) المصدرية ؟

فالبغدادي يذهب إلى أن سيبويه أراد أن معنى قوله (فتكون مما ...نحو ربما) هو: فتكون (مما) بمعنى (ربما) وهو في ذلك متأثر بما أورده أبو علي الفارسي في البغداديات عن أبي العباس المبرد أنه قال : «تقول: إني مما أفعلُ، على معنى : ربما أفعلُ، وأنشد البيت [يقصد: وإنا لما نضربُ الكبش] وقوله: إني مما أفعل على معنى: ربما أفعل، إنْ أراد أن (ما) كافة لـ (من) كما أنها كافة لـ (رب) فهو كما قال سيبويه وإن أراد أنه للتقليل كما أن (ربما) للتقليل كان ذلك مسوغًا إذا ثبت مسموعًا، وبَعدَ ذلك في البيت فإنه ينبغي أن يكون غير مقلل لضربه الكبش على رأسه، ويقول [أي أبو العباس] إنه قد يجوز أن يتغير معنى الحرف لانضمام (ما) إليه، كما تغير معنى (لو) لانضمام (لا) إليه » (١٥) .

وعلّق البغدادي على كلام المبرد، فقال: وإنما قال هذا لأن (رب) و(ربما) عنده لا تفيد إلا القلة (١٦) .

فالمبرد في هذه الرواية لا يجزم أن تكون (مما) بمعنى (ربما) فهو يجيز أن تكون باقية على معناها الأصلي غير أنها مكفوفة عن العمل، مع أنه في المقتضب صرح بأنها بمعنى (ربما) (١٧) .

والذي يظهر لي من تأمل كلام سيبويه أن قولنا: إني لما أن أفعلَ، وقولنا: إني لما أفعلُ قولان بمعنى واحد، غير أن (ما) في المثال الأول اسم تام بعنى الأمر أو الشأن لأن سيبويه فسّره بقوله : (من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذاك) وفي المثال الثاني كافة، ولكن معنى القولين واحد، بدليل أنه قال: (وإن شئت قلت: إني مما أفعلُ) يعني: وإن شئت أن تعبر عن المعنى الأول نفسه أمكنك أن تقول إني لما أفعلُ، بدون (أنْ) وبرفع الفعل، ويبقى المعنى على ما كان عليه، كما أن (رب) تبقى على معناها الأصلي بعد دخول (ما) عليها. وهذا الذي أقوله هو ما يؤخذ من كلام أبي على الفارسي في حديثه عن (ما) الكافة (١٨) .

حيث قال عن (ما) الكافة :

«فأما دخولها على الحرف للكف فعلى ضربين: أحدهما أن تدخل عليه فتمنعه العمل الذي كان له قبل دخولها وتدخل على ما كان تدخل عليه قبل الكف غير عامل نحو ﴿إنما اللهُ إله واحد﴾ [سورة النساء/١٧١] ...

والآخر أن تدخل على أحرف فتكفه عن عمله وتدخل على ما لم تكن تدخل عليه قبل الكف عن عمله، وذلك نحو: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ [سورة فاطر/٢٨] ... ومنه ﴿ربما يود الذين كفروا﴾ [سورة الحجر/٢] وقوله :

وإنا لما نضرب الكبش ضربة » .

ويتبين بهذا أن رَدّ أبي علي الشلوبين الذي ذكره أبوحيان في الارتشاف على السيرافي والأعلم وغيرهما ليس لأنه خفي عليه قول سيبويه أن (مما) نحو (ربما) ولم يخف عليه أيضًا استعمال سيبويه هذا الأسلوب في قوله (إنهم مما يحذفون) وإنما ردهم متوجه إلى تفسيرهم لكلام سيبويه فالشلوبين وأصحابه يرون أن كلام سيبويه لا يدل على أن (مما) بمعنى (ربما)، والسيرافي ومن تبعه يرون أن سيبويه أراد بقوله ذاك أن (مما) بمعنى (ربما) فالخلاف إذًا في تفسير قول سيبويه وليس في ورود هذه المسألة في كتاب سيبويه أو عدم ورودها .

ويتحصل مما ذكرت ثلاثة مذاهب في (ما) في قول الشاعر: وإنا لما نضرب الكبش ضربة:

الأول (مما) : بمعنى (ربما) وهي كافة ومكفوفة .

الثاني (مما) : على معناها الأصلي أي أن (من) ابتدائية دخلت عليها (ما) الكافة .

الثالث (مما) : (من) الجارة الابتدائية ومعها (ما) المصدرية .

أما ردّ البغدادي على ابن هشام في أن القول بمصدرية (ما) يفسد المعنى ففيه نظر، لأنه وارد على تفسير سيبويه للمثال الأول أعني: إني لما أن أفعل، و(ما) في هذا المثال في قول سيبويه تامّة بمعنى الأمر أو الشأن، والمصدر المؤول من (أن أفعل) عطف بيان لـ (ما) أو بدل ، فالمعنى أيضًا يؤول إلى : إني من الأمر الذي هو فِعْلي، وهذا أيضًا غير متصور على ما ذهب إليه البغدادي، لذلك يجب أن يكون التقدير: إني من الأمر الذي هو فعل كذا، وفي البيت الشاهد يكون التقدير على ما ذكره ابن هشام: إنا من ضرب الرؤوس .

وبهذا نأتي إلى نهاية المسائل التي أثارها شيخنا رحمه الله في مقدمة كتابه القيم، والله أسأل أن يجزيه عنا خير الجزاء .

الهوامش

١ - فهارس كتاب سيبويه، ١٨.

٢ - المصدر السابق، ٢٠.

٣ - المصدر السابق، ١٨

٤ - الكتاب ٤ / ٣٠٧.

٥ - المصدر السابق ٣ / ٤٣١.

٦ - ج١ / ٢١، ٢٢، وينظر سر صناعة الإعراب ١ / ١٠٧، والمنصف ١/ ٩٩.

٧ - ارتشاف الضرب ١ / ١٩١.

٨ - الكتاب ٣ / ٤٤٦.

٩ - شرح الشافية ١/ ٢٦٣- ٢٦٤.

١٠- فهارس كتاب سيبويه، ١٨.

١١- الكتاب ٢ / ١٩٨.

١٢- المصدر السابق ٣/ ٢٧٠ - ٢٧٨.

١٣-فهارس كتاب سيبويه، ١٨.

١٤- الكتاب ١/ ٤١٦.

١٥- السابق ١/٤١١.

١٦- فهارس كتاب سيبويه / ١٩.

١٧- الكتاب ٣/ ٢١٥ - ٢١٦.

١٨- السابق ٣/ ٤٢٠.

١٩- السابق ج٣/ ٢٦٢.

٢٠- السابق ج٢/ ٤٤١. وينظر المنصف ١/١٥٧ - ١٥٨.

٢١- الكتاب ٤/ ٢٤٠.

٢٢- المصدر السابق ٢/ ٤٣٥ - ٤٣٦. وينظر المنصف ١/ ١٥٧- ١٥٩.

٢٣- **ارتشاف الضرب** ١/ ٤٢٧ - ٤٢٨.
٢٤- **شرح الكافية** ١/ ٦٠.
٢٥- **الكتاب** ٢/ ١١٦.
٢٦- المصدر السابق ٢/ ١١٦ - ١١٧.
٢٧- **فهارس كتاب سيبويه** ١٤ - ١٥.
٢٨- الورقة ٢.
٢٩- **معاني القرآن** ٥/ ١٥٢.
٣٠- **الكتاب** ٢/ ١٩٥.
٣١- المصدر السابق ٣/ ٤٩٨.
٣٢- **الخزانة** ١٠/ ٣٥٧.
٣٣- المصدر السابق ١٠/ ٣٥٧- ٣٥٨.
٣٤- **فهارس كتاب سيبويه** / ١٣ - ١٤.
٣٥- **الكتاب** ٤/ ٣٤٩.
٣٦- المصدر السابق ٣٥٥.
٣٧- **شرح الشافية** ٣/ ١٤٩ - ١٥٠.
٣٨- **المنصف** ١/ ٢٨٥.
٣٩- المصدر السابق ١/ ٢٧٨.
٤٠- السابق ١/ ٢٨٥.
٤١- السابق ١/ ٢٨٦.
٤٢- **فهارس كتاب سيبويه** ١٥ - ١٦.
٤٣- **الكتاب** ٣/ ١٥٦.
٤٤- **الخزانة** ١٠/ ٢١٥- ٢١٧.
٤٥- **المسائل البغداديات**: ٢٩٣.
٤٦- **الخزانة** ١٠/ ٢١٥.
٤٧- **المقتضب** ٤/ ١٧٤.
٤٨- ينظر **المسائل البغداديات** ٢٨٦- ٢٨٧.

المراجع

١ - **ارتشاف الضرب من لسان العرب** لأبي حيان الأندلسي - تحقيق مصطفى النماس .- ط١.- ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

٢ - **التعليق على كتاب سيبويه** لأبي علي الفارسي - تحقيق عوض حمد القوزي .- ط١.- ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٣ - **خزانة الأدب** للبغدادي - تحقيق محمد عبدالسلام هارون .

٤ - **سر صناعة الإعراب** لابن جني - تحقيق حسن هنداوي .- ط١.- دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٢م .

٥ - **سفر السعادة** للسخاوي - تحقيق محمد أحمد الدالي - مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

٦ - **شرح الكافية** للرضي .- بيروت: دار الكتب العلمية .

٧ - **فهارس كتاب سيبويه** - محمد عبدالخالق عضيمة .- القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .

٨ - كتاب سيبويه - تحقيق محمد عبدالسلام هارون - القاهرة : مكتبة الخانجي ؛ الرياض : ودار الرفاعي .

٩ - **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات** لأبي علي الفارسي - تحقيق صلاح السنكاوي.- بغداد: وزارة الأوقاف .

١٠ - **معاني القرآن وإعرابه** للزجاج - تحقيق عبدالجليل عبده شلبي.- بيروت: عالم الكتب .

١١ - **المقتضب** للمبرد - تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة .- بيروت: عالم الكتب .

١٢ - **المنصف** لابن جني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين - إحياء التراث .- ط١.- القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٧٣هـ/ ١٩٥٤م .